الأمم المتحدة

A/66/75–E/2011/87

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ١٩ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف، ٤ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١)

* A/66/50.

** E/2011/100.

100511 100511 11-31033 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك، يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''الاتساق والتنسيق والتعاون لتمويل التنمية''. وتضمن الاجتماع خطاباً أدلى به الأمين العام وبيانات أدليت بالنيابة عن مجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجنة التنمية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٢ – وتمحور تنظيم هذا الاجتماع حول أربعة مناقشات متتالية وتفاعلية وغير رسمية للمواضيع التالية: (أ) ''الدعم المالي المقدم للجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً: تمويل التنمية، بما في ذلك الآليات الابتكارية والمعونة المقدمة للتجارة والتخفيف من عبء الدين''؛ (ب) و ''الدعم المالي للجهود الإنمائية للبلدان ذات الدخل المتوسط: التعاون الإنمائي والتجارة وتدفقات رأس المال والحيز السياسي والنظام الاحتياطي''؛ (ج) و ''متابعة نتائج مؤتمر قمة عام ٢٠١٠ للأهداف الإنمائية للألفية: إقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية في التصدي لمسائل منها التحديات الجديدة والقضايا الناشئة''؛ (د) و ''دور منظومة الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية''.

٣ – وتضمنت كل مناقشة عروضاً أولية مقدمة من كبار موظفي البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأمانة الأمم المتحدة وممثلي الحكومات بشأن مواضيع منتقاة، تلاها مناقشة تفاعلية. وكان معروضاً على الاجتماع مذكرة الأمين العام (E/2011/74)، التي قدمت معلومات أساسية واقترحت مسائل محتملة في إطار المواضيع الأربعة.

٤ – وسبق الاجتماع مشاورات داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين رئيسه وأعضاء آخرين من أعضاء مكتبه وإدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، والاجتماع التحضيري لأعضاء المكتب مع أعضاء المجالس التنفيذية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي سياق هذه المشاورات والاجتماعات، تمت مناقشة جدول الأعمال وشكل الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى والموافقة عليهما.

٥ – وشارك في الاجتماع الرفيع المستوى عدد هام من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجالس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان من ضمن المشاركين أيضاً موظفون حكوميون رفيعو المستوى يعملون في مجالات التمويل والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي،

بالإضافة إلى كبار موظفي منظمات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. كما شارك ممثلو المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية مشاركة فعالة في أربع مناقشات مواضيعية[1].

ثانياً – بيانات أدليت بالنيابة عن هيئات حكومية دولية

٦ – تضمن الاجتماع بيانات مقدمة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لازاروس كابامبوي (زامبيا)؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد، لويس مانويل بيانتيني مونيغ؛ والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي – مون؛ والأمين بالنيابة للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وجورج فاميلير كالدرون؛ وأمين اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، السيد سيدارت تيواري.

٧ – وافتتح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماع. وأكد، في ملاحظاته، أن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى السنوي قد أصبح أحد المنتديات الرئيسية لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ولا سيما في ضوء صيغته المعززة أخيراً، التي أتاحت المجال لإجراء مناقشة أكثر تفاعلاً ولتبادل صريح للآراء والخبرات في أوساط أصحاب المصلحة الرئيسيين لتمويل عملية التنمية. وحذر من أنه في غياب فعالية التنسيق والتعاون في مجال السياسة العامة، أصبح هناك احتمال حقيقي لحدوث ركود عالمي جديد، وذلك لما تواجهه الزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية والطاقة من انتعاش هش وغير متكافئ. وأشار إلى أن البلدان النامية ما زالت تواجه الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للأزمة الأخيرة، التي شكلت نكسة كبيرة على الطريق نحو بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٨ – وتمهيداً للمناقشات المواضيعية الأربعة، وجه الرئيس الانتباه فيما بعد إلى مسائل تم إبرازها في مذكرة الأمين العام. وأكد الحاجة إلى الإسراع في إحراز التقدم في إقامة شراكة عالمية أقوى لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مونتيري والدوحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمعونة والتجارة والدين الخارجي. وبالإشارة إلى العيوب التي تشوب الحوكمة الاقتصادية العالمية، فقد دعا إلى زيادة تعاون مجموعة العشرين مع الأمم المتحدة وإلى ضرورة النظر في الإصلاحات المقترحة لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. وحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم المالي لأقل البلدان نمواً، عبر الوفاء بالتزامات المساعدة

(١) ستصدر قائمة الوفود في الوثيقة E/2011/INF/1.

الإنمائية الرسمية، وتوفير إمكانية التخفيف من عبء الدين وزيادة المعونة اللازمة للتجارة والمساعدة التقنية، بالإضافة إلى التشجيع على إقامة نظام تجاري أكثر إنصافاً. ودعا أيضاً إلى تعزيز تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان متوسطة الدخل من خلال مواءمته مع أولويات البلد واستراتيجياته الإنمائية والاستفادة من زيادة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٩ - وأبرز رئيس مجلس الأونكتاد للتجارة والتنمية معدلات النمو الشديدة التي تحققت في العديد من البلدان النامية قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأكد، مع ذلك، أن الدافع وراء المعدلات المرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً يعزى إلى حد كبير إلى عوامل خارجية ترتبط بالنمط غير المستدام للتوسع العالمي وأن نمط التوسع الوطني ليس شاملاً. وأعرب عن القلق أيضاً لأن الزيادات في أسعار الأغذية المقترنة بالاعتماد الشديد على الواردات الغذائية تعني ضمناً احتمال حدوث أزمة غذائية مدمرة أخرى في أقل البلدان نمواً. وأشار أيضاً إلى أن أسعار النفط المرتفعة تزيد من احتمال حدوث دورتي كساد متتاليتين في الاقتصاد العالمي، مما يؤثر تأثيراً شديداً على البلدان المستوردة للنفط والاقتصادات الضعيفة مثل أقل البلدان نموا.

١٠ - وحددت المناقشات الأخيرة التي أجريت في الأونكتاد بغية التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان النامية عدداً من الأولويات. وينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يلبي احتياجات وأولويات التنمية في البلدان النامية، وسيمثل أي اختتام ناجح وموجه نحو التنمية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خطوة هامة نحو الأمام. وكان على الدولة أن تؤدي دوراً هاماً، ذلك لأن الإدارة المؤسساتية المعززة والسياسة المالية الاستباقية والاستثمارات العامة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ في إطار إنمائي وطني متسق قد اعتبرت أدوات رئيسية لتنمية القدرات الإنتاجية. ولكن، بالنظر إلى أن الاستثمار العام لوحده لم يستطع تلبية الاحتياجات ذات الأهمية البالغة لأقل البلدان نمواً، ينبغي تعزيز وحشد الاستثمار الخاص لبناء القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية. كما ينبغي الاستفادة إلى حد كبير من إمكانات الاستثمار الأجنبي اللازمة لبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز نقل التكنولوجيا من أجل حفز التنمية المستدامة. ولتطبيق ذلك في الممارسة العملية، ثمة حاجة إلى تحسين آليات الدعم الدولية المصممة للبلدان النامية، وإلى إصلاح النظم الاقتصادية العالمية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على إمكانات تحقيق التنمية في البلدان النامية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولا بد من معالجة التنمية معالجة شاملة ومراعاة الاحتياجات الإنمائية لكل بلد على حدة، ذلك لأن اتباع نهج واحد مناسب للجميع قد أثبت فشله.

١١ - ودعا الأمين العام، في خطابه، إلى رسم مسار يفضي إلى تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة حقاً للتغلب على العديد من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وتحديداً، ارتفاع حجم الديون وازدياد البطالة وتنامي معدل التفاوت والفقر والكوارث الطبيعية المدمرة، بالإضافة إلى آثار تغير المناخ وتقلب أسعار المواد الغذائية. وألقي الضوء على تفاوت التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يقترن بنتائج غير كافية في إيجاد الوظائف وإنتاج الأغذية وتنمية الهياكل الأساسية والتكنولوجيا المراعية للبيئة. وقد تطلب الإسراع في إحراز التقدم تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية القائمة على المساءلة المتبادلة. وينبغي أن تتجاوز هذه الشراكة تقديم المعونة لتشمل التخفيف من عبء الدين وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والتكنولوجيات الضرورية، بالإضافة إلى دخول الأسواق العالمية.

١٢ - وانتقالاً إلى أقل البلدان نمواً، شدد الأمين العام على ارتفاع معدلاتها للفقر والجوع وعلى ضعفها إزاء تغير المناخ وصدمات أسعار المواد الغذائية. وحث جميع البلدان على المشاركة على أعلى المستويات في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في اسطنبول، بتركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، والذي سيتيح الفرصة للبلدان كي تعتمد برنامج عمل يمكن أن يحقق نتائج ملموسة. وبعد ذلك، وجه الأمين العام الانتباه إلى احتياجات البلدان متوسطة الدخل وشواغلها الإنمائية، التي رغم تقدمها الاقتصادي، تواجه في أحيان كثيرة ارتفاع معدل التفاوت واستمرار الفقر المدقع وعدم وجود نظم ملائمة للضمان الاجتماعي. وكان لا بد من مواصلة الجهود لتحسين شبكات الضمان الاجتماعي والأمن الاقتصادي في هذه البلدان. كما دعا إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وإلى تحسين التنسيق والمساءلة والفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وقدم أمين لجنة التنمية بالنيابة التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي استعراضاً للمنشور القادم، تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية. وأشار إلى أنه يمكن إيجاد حلول قصيرة الأجل أو جزئية للتحديات التي تواجهها البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات في غياب مؤسسات توفر للأشخاص الأمن والعدالة والعمل. وأصبح بناء مؤسسات موثوقة ومشروعة كهذه أمراً حاسم الأهمية لوضع نهاية لدوامات العنف وتطلب من الجهات الفاعلة الخارجية قدراً أكبر كثيراً من الشراكة والانضباط، بالإضافة إلى إجراءات وأساليب عمل منقحة في تقديم المساعدة لهذه البلدان. ووفقاً لما يعتقده المتحدث، فإن تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ سيساعد في نقل مسألة الدعم إلى الدول الهشة والمتضررة من النزاع إلى مقدمة جدول أعمال مجموعة البنك الدولي.

١٤ - وتمثل مجال آخر من مجالات تركيز برنامج العمل الحالي للبنك الدولي في معالجة مسائل تقلب أسعار المواد الغذائية وأمنها. وبالنظر إلى حالات الانخفاض الأخيرة التي طرأت على أسعار المواد الغذائية للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات، الأمر الذي أثار شواغل إزاء تكرار أزمة المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨ وعواقبها على الفقراء، فقد أولت مجموعة البنك الدولي أهمية كبيرة لعملها مع الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف سعياً لإيجاد حل طويل الأجل للأزمات الغذائية وغيرها من التحديات ذات الصلة بالزراعة. ويعتقد المتحدث أن القيام بعمل متعدد الأطراف ومنسق هو أمر ضروري لمواجهة تلك التحديات، وذلك باتباع سبل منها على وجه الخصوص زيادة وتحسين الاستثمار في الإنتاجية الزراعية الصغيرة بطرق مستدامة.

١٥ - وحددت الأمانة العامة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي تطورات الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ في سياسة الإقراض، وذلك في استجابة للأزمة العالمية المالية والاقتصادية. وقد اشتملت هذه التطورات على زيادات في مرافق الإقراض أثناء الأزمات تصل إلى مبلغ قدره ٢٥٠ بليون دولار مخصص لـ ٥٩ بلداً، وعلى زيادات في الإقراض بشروط ميسرة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك الالتزام بإقراض مبلغ ٤ بلايين دولار إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وأثناء الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، حسن أيضاً صندوق النقد الدولي إطاره للإقراض كي يلبي بشكل أفضل احتياجات البلدان الأعضاء، وكان ذلك باتباع سبل تشمل مساراً جديداً للائتمان المرن للبلدان ذات السياسات الاقتصادية المتينة وأداءً اقتصادياً قوياً ومساراً ائتمانياً وقائياً للبلدان التي تتبع سياسات اقتصادية سليمة إنما ما زالت تواجه مواطن ضعف، وإنشاء صندوق استئماني لمساعدة البلدان منخفضة الدخل المتضررة من الكوارث الطبيعية وكوارث أخرى.

١٦ - وعلق المتحدث أيضاً على ما قدمه صندوق النقد الدولي من تحليل وما أسداه من مشورة محددة الهدف خلال العام المنصرم، بما في ذلك قيامه بالمراقبة للكشف في وقت مبكر عن إشارات تدل على عدم استقرار مالي عالمي وتعزيز المساعدة التقنية التي تقدم إلى البلدان الأعضاء. كما أشار إلى الإصلاحات الإدارية لصندوق النقد الدولي، التي شهدت تحولاً في الحصص قدره ٦ نقاط مئوية للبلدان ذات الأداء القوي في أوساط الأسواق الناشئة والبلدان النامية مع الاحتفاظ بحصص التصويت المخصصة للبلدان ذات الدخل المنخفض. وفي الختام، أكد الحاجة إلى هيكل مالي عالمي قوي، وإلى زيادة الدعم المقدم إلى البلدان الهشة والمتضررة من النزاع، وإلى إجراء استعراض لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستكملة إلى حد كبير.

ثالثاً – الدعم المالي للجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا: تمويل التنمية، بما في ذلك الآليات المبتكرة والمعونة من أجل التجارة وتخفيف عبء الدين

١٧ – تضمنت المناقشة المواضيعية الأولى عروضاً قدمها تشارلز غور، رئيس فرع البحوث وتحليل السياسات التابع لشعبة الأونكتاد لأقل البلدان نمواً وأفريقيا والبرامج الخاصة، الذي ناقش تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠: نحو هيكل إنمائي دولي جديد لأقل البلدان نمواً[٢]، وشيشير بريادارشي، مدير شعبة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية، الذي ركز على الحاجة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً لتمكينها من المشاركة بصورة فعالة في التجارة الدولية.

١٨ – وأكد السيد غور على أنه بالرغم من النمو الشديد الذي حصل في العقد الفائت، فقد احتاجت أقل البلدان نمواً إلى دعم إنمائي دولي متواصل. وكان التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بطيئاً بسبب استمرار مواطن الضعف في القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وبينما يسلم بأهمية برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً، فقد أكد السيد غور على الحاجة إلى إطار يتسم بمزيد من الشمولية. وفي هذا السياق، دعا المتحدث إلى هيكل إنمائي دولي جديد. فمن شأنه أن يمثل هيكلاً جديداً لمؤسسات رسمية وغير رسمية، بالإضافة إلى قواعد ومعايير تصيغ العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو يفضي إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في أقل البلدان نمواً. وكان هناك عدد من المبادئ الرئيسية التي تكمن في صلب الهيكل الإنمائي الدولي الجديد، مثل تطوير القدرات الإنتاجية وزيادة الملكية الوطنية وتوسيع الحيز السياساتي وتحسين التوازن بين مصادر الطلب الخارجية والمحلية والتمويل وتحديد دور الدولة في السوق المحلية بمزيد من الوضوح. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن الهيكل الإنمائي الدولي الجديد أن يتضمن تركيزاً متزايداً على تعبئة الموارد المحلية وزيادة اتساق السياسة العامة، وتحسين التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز تمثيل أقل البلدان نمواً في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

١٩ – وفي سياق التمويل من أجل التنمية، يعتقد السيد غور أن التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً تكمن في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار على المستوى المحلي وهروب رأس المال وارتفاع معدلات الاعتماد على المعونة وضعف الملكية الوطنية واستمرار الديون المستفحلة. وفي هذا الصدد، اقترح مجموعة من الاستجابات والتدابير للسياسة الدولية. وينبغي أن تكفل سياسات المانحين مواءمة عملية تقديم المعونة مع الالتزامات القائمة حالياً. وعلاوة على ذلك، يمكن لموارد التمويل الابتكارية، مثل مخصصات حقوق السحب

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.D.5.

الخاصة، أن توفر المزيد من الموارد الهامة للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة إلى زيادة فعالية المعونة بزيادة الملكية الوطنية وتحسين السياسات المتعلقة بإدارة المعونة. وأصبحت المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية عندما استخدمت لتعزيز القدرات الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في مبادرات جديدة لتخفيف عبء الدين، بما فيها تلك المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت مرحلة الإنجاز والتي تواجه إعساراً يتعلق بالديون أو تواجه مخاطر شديدة من جراء ذلك، على أنها تدابير هامة في السياسة العامة لأقل البلدان نمواً.

٢٠ - واقترح السيد بريادارشين، في بادئ الأمر، عقد اجتماعات أكثر تواتراً بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، بالنظر إلى أهمية الدور الذي تؤديه هذه الحوارات في تعزيز اتساق السياسات. وفيما يتعلق بالتحديات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، فقد أشار المتحدث إلى أن تجارة أقل البلدان نمواً لا تشكل سوى نسبة ١ في المائة تقريباً من التجارة العالمية في السلع ونصف في المائة من التجارة العالمية في الخدمات التجارية، مع أن سكانها يمثلون نسبة ١١ في المائة من سكان العالم. وفي هذا الصدد، أكد المتحدث أن أي اختتام عاجل لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من شأنه أن يحقق فوائد عظيمة من حيث الوصول إلى الأسواق وتحفيز النمو في أقل البلدان نموا. ولتحقيق حد أقصى للأثر الإنمائي، يتعين على الجولة أن تعالج قضايا رئيسية لأقل البلدان نمواً، مثل الإعفاء من الرسوم والوصول إلى الأسواق دون حصص تُفرض وقواعد المنشأ البسيطة والمرنة، بالإضافة إلى تخفيض إعانات القطن في بلدان غير أقل البلدان نمواً. وأعرب المتحدث عن الأمل بأن تكون هذه النتيجة الإيجابية، كما حددتها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠١١ بمثابة فرصة سانحة لاختتام الجولة.

٢١ - وأكد السيد بريادارشي أن الوصول إلى الأسواق فحسب لن يتصدى لجميع التحديات المتعلقة بالتجارة التي تواجهها بلدان نامية عديدة، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وبات من المهم أن تكمل الإمكانية المتزايدة للوصول إلى الأسواق بجهود أكبر ترمي إلى زيادة قدرتها المتصلة بالتجارة وتعزيز الهياكل الأساسية. وقد احتاجت أقل البلدان نموا إلى مساعدة عالمية محددة الهدف لما تبذله من جهود في التنمية، ويعزى ذلك إلى مواطن الضعف الكامنة في قدرتها الإنتاجية وإلى وصولها المحدود إلى التمويل التجاري. وفي هذا الصدد، أضحت المساعدة التقنية والمالية المقدمة في شكل معونة للتجارة حاسمة الأهمية لبناء القدرات الإنتاجية المحلية. وأكد المتحدث أنه ينبغي ألا تخلق مصادر هذه التدفقات المالية الآيلة إلى أقل البلدان نمواً أعباء إدارية أخرى، ويتعين أن تكفل الاتساق بين أغراض السياسة العامة ونتائجها.

٢٢ - وأثناء المناقشة التي تلت، أبدى متحدثون كثر اهتمامهم بالهيئة الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما قدمها السيد غور. وحدث تقارب في وجهات النظر التي يحتاج إليها المجتمع الدولي ليتخذ نهجاً أكثر شمولية وتحديداً وتكاملاً فيما يبذله من جهود لدعم أقل البلدان نمواً. وأكد العديد من المتحدثين أنه ينبغي لآليات الدعم الدولية أن تركز على تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وقد اعتبر هذا الاستثمار وإيجاد وظائف لائقة بمثابة هدفين من أهداف السياسة العامة الحاسمة الأهمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء مواطن الضعف الهيكلية لأقل البلدان نمواً، أكد عدد من المشاركين الحاجة إلى التنويع في صادرات أقل البلدان نمواً وإنتاجها. وينبغي أن تشكل الهيئة الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً من نهج أوسع نطاقاً للتعاون الإنمائي من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً والبلدان متوسطة الدخل معاً فيما تبذله من جهود إنمائية. ولوحظ أن لتوافق الآراء الإنمائية في مؤتمر قمة سول لمجموعة العشرين بشأن النمو ''المشترك'' دور هام أيضاً باعتباره مكملاً للبرنامج الإنمائي العالمي.

٢٣ - وأكد أحد المشاركين أن التقدم الإنمائي الذي أحرز في أقل البلدان نمواً ضمن إطار برنامج عمل بروكسل غير كاف أو غير مستدام نظراً لما تواجهه أقل البلدان نمواً من قيود هيكلية ومن ارتفاع في معدلات الفقر وما تعاني من حالات ضعف. واعتبر عدد كبير من البلدان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً فرصة لتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية. وفي هذا السياق، دعا أحد المشاركين إلى التسليم باحتياجات أقل البلدان نمواً ومشاكلها المحددة، كما تجسدت في الركائز الرئيسية للهيئة الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار عدد من المتحدثين إلى أن بعض البلدان مترددة في الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً نظراً لثبات ارتفاع معدلات الضعف الاقتصادي، وفي بعض الحالات، للتعرض على المدى الطويل لمخاطر تغير المناخ ولأنها ستفقد بذلك المعاملة التفضيلية الخاصة لأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن تحسين آليات الانتقال والدعم المستدام من شأنه أن يقدم الحوافز للخروج من القائمة.

٢٤ - وأبرز العديد من المتحدثين أهمية تعبئة الموارد المحلية. واعتبرت على وجه التحديد الإجراءات الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة الإرهاب وزيادة الشفافية والمساءلة إجراءات حاسمة الأهمية لرفع مستوى تعبئة الإيرادات المحلية. وتم التأكيد على أن تدفقات رأس المال غير المشروعة من البلدان النامية تقدر بمعدل يفوق كثيراً المساعدة الإنمائية الرسمية. واعتبر التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية أساسياً لعودة رؤوس الأموال الهاربة ولحشد موارد محلية كبيرة من أجل التنمية.

٢٥ - وأشار المشاركون إلى أن القطاع الخاص يؤدي دوراً هاماً في إتاحة المجال لعمليات نقل التكنولوجيا وتعزيز الروابط الإنتاجية. وقد وجهت الدعوة لتعبئة القطاع الخاص من خلال خطط عمل محددة الهدف تشمل تخصيص المزيد من الأموال لتنمية المشاريع واستخدام أدوات التخفيف من حدة المخاطر وتحديد معايير الأداء واستخدام التكنولوجيات الحديثة وأدوات الإعلام الاجتماعي للتمويل من أجل التنمية.

٢٦ - وأدرك العديد من المشاركين أهمية اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لزيادة فوائد التجارة التي تعود على أقل البلدان نمواً. وأشار أحد المتحدثين إلى أنه يمكن أن يكون للتجارة أثر حقيقي مضاعف على الاقتصاد حيث تزيد من الطلب الخارجي على السلع المنتجة محلياً، وكذلك على الواردات. وبناء على ذلك، ينبغي إدراج مسألة التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية. وقد أشار عدد من المتحدثين إلى ضرورة زيادة المعونة المقدمة من أجل التجارة إلى أقل البلدان نمواً، ذلك لأن الغالبية العظمى من هذه البلدان لن تتلقى هذا النوع من الدعم من أي مصدر آخر. وعلاوة على ذلك، فقد تم التأكيد على ضرورة أن تساعد المعونة المقدمة من أجل التجارة في تعزيز الهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة في جميع أقل البلدان نمواً، مع مراعاة الأولويات الإنمائية المحلية.

٢٧ - ونوه المشاركون بأن أقل البلدان نموا تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة الأهمية لتحقيق أهدافها الإنمائية. وثمة تقارب كبير في وجهات النظر بأنه ينبغي الوفاء بالالتزامات رغم الآثار الاقتصادية والمالية العالمية على البلدان المانحة. وينبغي للجهات المانحة أن تضع جداول زمنية محددة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمعونة حتى تتمكن البلدان المتلقية من تخطيط ميزانياتها على المدى البعيد. وأكد أحد المتحدثين أنه ينبغي ألا يقتصر تخصيص معونة إنمائية على اتباع معايير قائمة على الأداء، فمن شأن ذلك أن يؤدي حتماً إلى خفض مصروفات المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، بالنظر إلى ما لتحدياتها الإنمائية من طابع طويل الأجل. و ينبغي، بالأحرى، أن تأخذ أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية في الاعتبار الاحتياجات المالية للبلدان المتلقية للمعونة ومواطن ضعفها الهيكلي. كما دعا المتحدثون إلى زيادة إنصاف سياسات تخصيص المعونة وإدارتها، الأمر الذي يعزز المساءلة المتبادلة بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية للمعونة. وأشار أحد المتحدثين إلى الدور المتنامي للجهات المانحة الناشئة وأيد اقتراح توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا نحو إيجاد وظائف منتجة ودعم الإنتاج الزراعي وتنمية رأس المال البشري.

٢٨ - وأكد الكثير من المتحدثين ضرورة استكشاف مصادر ابتكارية لتمويل التنمية. وينبغي أن تضاف مصادر التمويل هذه إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تكون قابلة للتنبؤ

وأن تتكيف وفق أولويات أقل البلدان نمواً. وأكد بعض المشاركين احتمال أن تولد الضريبة المفروضة على المعاملات المالية إيرادات إضافية مستقرة للتنمية. ودعا أحد المتحدثين إلى استخدام آليات مبتكرة للأمن الغذائي، مثل آلية التمويل التعويضي، تتيح المجال للحصول بشكل دائم على الأغذية في فترات ارتفاع الأسعار. وأكد المشاركون أيضاً الإمكانات الإنمائية للتحويلات المالية والحاجة إلى تخفيض تكاليف معاملاتها وتعزيز إمكاناتها باعتبارها تمويلاً للتنمية.

٢٩ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الديون، حيث ظل ٢٠ منها عاجزاً عن تسديد ديونه أو معرضاً للخطر من جرائها. وكان هناك أيضاً طلب متزايد لتمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جديد لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نمواً. وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لاقتراح الأونكتاد بوقف وتجميد ديون أقل البلدان نمواً لمساعدة تلك البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعاً - الدعم المالي للجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل: التعاون الإنمائي والتجارة وتدفقات رأس المال والحيز السياساتي والنظام الاحتياطي

٣٠ - تضمنت المناقشة المواضيعية الثانية عروضاً قدمها كل من روبرت فوس، مدير شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي ركز على اتساق السياسات والشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق المتابعة التي أجراها مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وديتليف كوتي، رئيس فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية التابع لشعبة الأونكتاد للعولمة والاستراتيجيات الإنمائية، الذي ناقش التحديات الجديدة للاستراتيجيات العالمية للحوكمة الاقتصادية والتنمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

٣١ - وأشار السيد فوس إلى أنه بالرغم من أن مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية يؤكد من جديد جميع التزامات تلك الأهداف، فإنه يدرك الحاجة إلى تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية. وحدد في عرضه التحديات الرئيسية لاتساق السياسات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والديون. وأشار إلى أن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال غير كاف لبلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً. وتضمنت القضايا التي ستعالج لتحسين تماسك برنامج المعونة الحاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية للبلدان النامية من جهة، بالإضافة إلى التحدي المتمثل في ضمان إضافة المعونة إلى الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف مع التزامات المعونة الحالية. وإضافة إلى ذلك، أصبحت الجهود المعززة لازمة لمواءمة المساعدة الإنمائية الرسمية مع مصادر أخرى للتمويل الإنمائي.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتجارة، أكد مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية عدداً من التوصيات، بما فيها تطبيق إمكانية الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص لجميع أقل البلدان نموا، ليلغي بذلك إعانات التصدير الزراعي بحلول عام ٢٠١٣، ويعزز المعونة المقدمة من أجل التجارة. ودعا السيد فوس إلى زيادة اتساق وتحديد توزيع موارد المعونة المقدمة من أجل التجارة، بما أن هذه التدفقات تفيد حالياً البلدان المتوسطة الدخل بصورة رئيسية. وعلاوة على ذلك، يمكن مواصلة زيادة اتساق السياسات بالمواءمة السليمة للمعونة المقدمة للتجارة مع استراتيجيات التنمية الوطنية. كما أكد الحاجة إلى تعزيز القدرات التجارية والإنتاجية في البلدان النامية لتمكينها من الاستفادة من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وفيما يتعلق بالدين، أوصى مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية بأمور من ضمنها النظر في اتخاذ نهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية. وبما أن التحديات الرئيسية تعلقت باتساق سياسات الديون، فقد شدد السيد فوس على ضرورة التوفيق بين القدرة على تحمل الدين ومتطلبات تمويل التنمية وعلى ضمان إضافة التخفيف من عبء الدين إلى الالتزامات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن يزيد اتساق السياسات الاستفادة من إنشاء آليات لتسوية الدين السيادي تقترن بشبكات أمان مالي وتمويل تعويضي ونظام مالي ملائم.

٣٣ - وقد ركز السيد كوتي على ثلاثة تحديات جديدة للحوكمة الاقتصادية الدولية والاستراتيجيات الإنمائية، هي: أنماط الطلب العالمي المتغيرة؛ ودور الطلب المحلي في استراتيجيات التنمية؛ وإصلاح نظام أسعار الصرف الدولي. وفي حين أن البلدان المتوسطة الدخل هي التي تقود في الأغلب عملية التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية، لم يكن النمو على الطلب كافياً في العديد من البلدان المتقدمة. ومع رجحان استمرار تباطؤ النمو في الطلب العالمي، لم يعد النمو المستدام قابلاً للتحقيق من خلال التوجه نحو التصدير. وسيتعين بالتالي أن تزيد الاستراتيجيات الإنمائية من اعتمادها على نمو الطلب المحلي. وسيتطلب ذلك تشجيع الاستثمار الثابت بتخفيض أسعار الفائدة وتحسين إمكانية الحصول على تمويل الاستثمار.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، أصبح من المهم تحفيز الاستهلاك المحلي عبر زيادات في الأجور تتواءم مع نمو الإنتاجية. وأكد السيد كوتي أن اجتذاب تدفقات رأس المال للتعجيل بالاستثمار الثابت ربما يشكل أحد مصادر عدم استقرار الاقتصاد الكلي. وقد تمثل أحد التحديات الهامة في إصلاح النظام الدولي لأسعار الصرف. وكانت هناك ضرورة لوضع إطار متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف. ويكمن الهدف من هذا النظام في الحفاظ على أسعار صرف حقيقية عند مستوى يتواءم مع استدامة وضع الحساب الجاري. ومن شأن ذلك أن

يحد من الإفراط في المضاربة في العملات والحد من تراكم الاحتياطات بوصفها منتجاً ثانوياً من التدخلات في سوق القطع الأجنبي ومنع حالات العجز الخارجي التي لا يمكن تحملها.

٣٥ - وأثناء المناقشة التالية، أشار العديد من المشاركين إلى أن البلدان المتوسطة الدخل تسهم إسهاماً كبيراً في النمو العالمي. ومع ذلك، فإنها ما فتئت تواجه تحديات كبيرة أثناء ما تبذله من جهود لبلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وكان من المهم أن يصبح الدعم الدولي للبلدان المتوسطة الدخل أفضل تواؤماً مع الأولويات الوطنية لتلبية الاحتياجات الإنمائية لهذه المجموعة من البلدان. كما تم التأكيد على أنه، مع أن البلدان المتوسطة الدخل ليست متجانسة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد تعين على معظمها أن يتعامل مع حالات إجحاف في توزيع الدخل أحدثت أوجه خلل اقتصادية واجتماعية. ومن أجل تحسين مواءمة السياسات مع هدف الحد من الفقر، ينبغي استخدام مختلف المؤشرات الإحصائية، بالإضافة إلى تلك القائمة على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي، لتوضيح الوضع الحقيقي في تلك البلدان. وفي هذا الصدد، اقترح بعض المتحدثين وضع مؤشرات جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٦ - وأشار العديد من المشاركين إلى أنه بالنظر إلى النمو البطيء للطلب العالمي، ينبغي أن يزداد اعتماد نمو البلدان المتوسطة الدخل وتوسعها على الطلب المحلي، مدعوماً بسياسات مناسبة تتعلق بالنقد والمال والدخل والتوظيف. وفي هذا الصدد، تم التركيز على أهمية تنمية القطاع المالي المحلي. ولكن بعض المتحدثين أكدوا أن الطلب المحلي قد لا يكون كافياً لتحقيق نمو ملائم ومن ثم ينبغي أن تظل الصادرات دعامة هامة من دعائم تنمية البلدان المتوسطة الدخل. كما تمت مناقشة توظيف السياسات الصناعية في استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل.

٣٧ - ويعتقد معظم المتحدثين أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يشكل عنصراً هاماً في الاستراتيجية الإنمائية الدولية. وقد تم التأكيد على ألا يقتصر هذا التعاون على التجارة، بل أن يشمل كذلك الهياكل الأساسية والمشاريع الصناعية والطاقة وأمنها، فضلاً عن البحث والتطوير. وقد سلم بضرورة زيادة قدرات آليات ومؤسسات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية إلى الحد الأقصى. إذ يمكن للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي أن يضطلع بدور هام في تجميع الموارد وتنويع المخاطر وتعبئة تمويل إنمائي جديد في أسواق رأس المال. كما سُلم بضرورة الارتقاء بمستوى تقييم تدفقات التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، اقتُرح أن يكون منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة منبر هام لزيادة تنسيق تبادل المعلومات وجمع البيانات.

٣٨ - وكانت هناك دعوة واسعة النطاق لتكثيف الجهود الرامية إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مع التوصل إلى نتائج موجهة حقاً نحو التنمية، لإلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة ومواصلة تعزيز المعونة من أجل التجارة، فضلاً عن تجنب الحمائية في عملية تطوير اقتصاد مراع للبيئة. وعلاوة على ذلك، كرر بعض المشاركين تأكيد حق البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في أن تستخدم حيزها السياساتي استخداماً تاماً يتواءم مع التزامات منظمة التجارة العالمية.

٣٩ - وأكد معظم المشاركين أن تقلب تدفقات رأس المال على المدى القريب يمكن أن يشكل مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار وشدد على أهمية إدارة حساب رأس المال، بما في ذلك فرض ضوابط على رؤوس الأموال. وينبغي أن تسدي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المشورة إلى البلدان في السياسات البراغماتية بشأن طريقة الحد من إفراط التدفقات القصيرة الأجل. واعتقد بعض المتحدثين أن اتفاقات التجارة الحرة المبرمة مع بلدان متقدمة تقيد قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تطبيق ضوابط رأس المال. كما أشار العديد من المشاركين إلى ضرورة وجود شكل ما من أشكال الحوكمة العالمية لتدفقات رأس المال العابر للحدود، ذلك لأن التدابير الأحادية الطرف لا يمكن أن تحقق سوى نتائج محدودة في عهد من العولمة المالية.

٤٠ - وركز العديد من المتحدثين اهتمامهم على مسألة تراكم الاحتياطي، مع الإشارة إلى تكلفة تراكم الاحتياطات والاحتفاظ بها من حيث التخلي عن الاستثمار الإنتاجي والإنفاق الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، تم التأكيد على أنه كان يتعين على العديد من المصارف المركزية في البلدان المتوسطة الدخل أن تتدخل في سوق الصرف تفادياً للمغالاة في رفع قيمة العملة. وكانت النتيجة تراكم احتياطات القطع الأجنبي. ولاحظ أيضاً العديد من المتحدثين أن تراكم الاحتياطات كان خياراً فعالاً في السياسة العامة للبلدان المتوسطة الدخل باعتباره خط الدفاع الأول والتأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية المحتملة. وقد حققت أكبر استفادة من هذا الخيار أثناء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأفيد بأن تحسين تصميم وتوسيع شبكات الأمان المالي العالمية، بما في ذلك الترتيبات المالية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف ربما يقلل الحاجة إلى تراكم احتياطي، الأمر الذي يحرر بالتالي المزيد من الموارد لأجل الاستخدام المنتج. وفي هذا الصدد، أشار عدد من المشاركين إلى أنه ينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف أن توسع نطاق استخدام مواردها للعمل على دعم السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية في البلدان النامية ولضمان عدم تقييد هذه البلدان بترتيبات سياساتية لا مبرر لها لدعم انتعاش الإنتاج والحفاظ على الإنفاق الاجتماعي.

٤١ - وأكد عدد من المتحدثين أنه يتعين على الدائنين والمدينين أن يتقاسموا مسؤولية منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أنه ينبغي مواصلة المناقشات التي تهدف إلى وضع مجموعة من المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الممارسات السيادية المسؤولة والمستدامة للإقراض والاقتراض. كما شدد المتحدثون على أهمية تحسين التعاريف والتحليلات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين، مع مراعاة الاستثمار في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد المتحدثون في مداخلات عديدة الحاجة إلى إنشاء آلية منصفة وشفافة ومستقلة وحيادية لتسوية الديون. وتم التأكيد على أن البلدان المتوسطة الدخل تولي هذه الآلية أهمية خاصة. واقترح تشكيل فريق عامل كخطوة أولى.

٤٢ - وأشار العديد من المتحدثين إلى ضرورة إصلاح نظام الاحتياطي الدولي لأن النظام الحالي يغالي في اعتماده على عملة وطنية واحدة. وفي ذلك الصدد، وجهت الدعوات لرصد مخصصات عادية لحقوق السحب الخاصة. وإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على ضرورة مواصلة دراسة تحسين دور حقوق السحب الخاصة في نظام الاحتياطي العالمي وتعزيز التنمية.

خامسا - متابعة نتائج مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠: بناء الشراكة العالمية من أجل التنمية في استجابة لأمور منها التحديات الجديدة والقضايا الناشئة

٤٣ - بدأت المناقشة المواضيعية الثالثة بعروض قدمها أكسيل فان تروتسنبرغ، نائب الرئيس لشؤون التمويل الميسر والشراكة العالمية في البنك الدولي، عن دور المؤسسة الدولية للتنمية في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، والسيد جواشيم فون آمسبرغ، نائب الرئيس لشؤون سياسات العمليات والخدمات القطرية في البنك الدولي، عن التحديات التي تواجه البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات أثناء بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحدثت فيما بعد السيدة سارة كليف، مديرة وممثلة خاصة معنية بتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١، البنك الدولي، عن وضع تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية موضع التنفيذ.

٤٤ - وعرض السيد فان تروتسنبرغ آخر التطورات المتعلقة بالمؤسسة الدولية للتنمية وعمليتها السادسة عشرة لتجديد الموارد. وأكد المتحدث أن المؤسسة الدولية للتنمية هي مصدر من أكبر مصادر تمويل الصحة والتعليم والهياكل الأساسية والزراعة، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والمؤسساتية في العالم. وقد زادت المؤسسة الدولية للتنمية من تركيزها على عملية التنمية التي يقودها البلد من خلال دعمها لتحديد أولويات التنمية الوطنية وإنشاء هيكل تنظيمي يتسم بمزيد من اللامركزية. ومع وجود نظام دقيق لتقييم النتائج، ودرجة

عالية من الشفافية وانخفاض في التكاليف العامة، سجلت المؤسسة الدولية للتنمية زيادة حادة في فعاليتها وساهمت إسهاماً كبيراً في التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن أموال المؤسسة الدولية للتنمية عملت على تحسين إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية لملايين الناس، فإن المؤسسة قدمت أيضاً المساعدة في بناء المؤسسات وتبادل المعارف وإسداء المشورة بشأن السياسات وتحليلها، بالإضافة إلى المساعدة التقنية.

٤٥ - وأشار المتحدث إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما يوازيها من عمليات تجديد لموارد مصارف التنمية المتعددة الأطراف قد شكلت تحديات كبيرة للجهات المانحة للمؤسسة الدولية للتنمية. ويتعين بالتالي اعتبار ما يقرب من ٥٠ بليون دولار تعلنه الجهات المانحة في شكل تبرعات للعملية السادسة عشرة لتجديد الموارد بمثابة تعبير عن الثقة في قدرة الوكالة على زيادة أثرها الإنمائي إلى الحد الأقصى. ولهذا، من المهم بوجه خاص التركيز على نتائج ملموسة وتحديد أولويات واضحة. وفي هذا الصدد، تتناول عملية المؤسسة السادسة عشرة لتجديد الموارد أربعة مجالات مواضيعية رئيسية هي: (أ) تعزيز الدعم المقدم إلى بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية المتضررة من الأزمة الاقتصادية الخارجية ذات الطابع العالمي أو الإقليمي أو من الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال إنشاء ''نافذة التصدي للأزمات''؛ (ب) وتعميق التعاون مع شركائها لتحسين فعالية المساعدة التي تقدمها إلى البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات؛ (ج) ومضاعفة جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عملياتها؛ (د) وزيادة دعم الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه في أشد البلدان فقراً.

٤٦ - وناقش السيد فون آرمسبرغ التحديات التي تواجهها البلدان الهشة والمتضررة من النزاع أثناء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن معظم هذه البلدان، إن لم يكن جميعها، لن تتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأشار، في معرض التنويه بالمساهمة القيمة التي قدمتها أطراف عديدة معنية إلى تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١، إلى أن إعداد هذا التقرير يتيح الفرصة لقيام شراكة أوثق كثيراً بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، معتمدة في ذلك على مواطن قوتها التكميلية. وأكد السيد فون آمستبرغ أن النزاع والهشاشة ليسا مجرد سببين لحالات تعطل مؤقتة في العملية الإنمائية الطبيعية، إنما يشكلان بطبيعة الحال تهديدًا خطيراً يقترن بآثار طويلة الأجل. وقد مثلت الهشاشة فشلاً أساسياً للمؤسسات في توفير الأمن والعدالة والعمل بصورة مستدامة.

٤٧ - ولهذا، سيتبع البنك الدولي نهجاً متعدد الجوانب في دعم الجهود الإنمائية للبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وسيزيد من تركيزه على الهشاشة ومخاطر النزاع، بالإضافة إلى تعزيز

الشراكة القائمة مع وكالات أخرى، ولا سيما بشأن الأمن والعدالة والتنمية. ومن الضروري إعادة مواءمة النتائج وأطر إدارة المخاطر مع الحقائق التي تواجهها هذه البلدان وزيادة الجهود التي ينبغي توجيهها نحو إيجاد فرص العمل وتنمية القطاع الخاص. وقد شملت الإجراءات الأخرى ذات الأولوية تفعيل إدارة المخاطر والبحث عن تمويل أقل تقلباً وتعزيز القدرة الذاتية للبنك الدولي في التعامل مع الدول الهشة وتلك المتضررة من النزاعات.

٤٨ - وقدمت السيدة كليف بعض النتائج الرئيسية لتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١. وأبرز هذا التقرير أنه على الرغم من التقدم الهام الذي أحرز في غضون السنوات الثلاثين الأخيرة في التخفيف من الصدمة التي أحدثتها الحرب الأهلية، ما زال هناك ١,٥ بليون شخص يعيشون في مناطق متضررة من النزاعات ومخلفات النزاعات والعنف الإجرامي. ويعتقد هؤلاء الأشخاص أن انعدام الأمن كان له أثر سلبي كبير على ما أتيح لهم من فرص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومما يثير القلق الشديد هو أن الأطفال كثيراً ما تضرروا تضرراً شديداً، ولا سيما من جراء تخفيض إمكانية حصولهم على التعليم بوجه خاص. وتتمثل الرسالة الرئيسية من التقرير في أن الافتقار إلى مؤسسات قانونية توفر الأمن والعدالة والعمل للمواطنين هي الأسباب الهامة الكامنة وراء إمكانية التعرض للنزاع. والعوامل الهامة الأخرى التي أبرزت في التقرير كانت التفاوت في الدخل وإمكانية التعرض لصدمات اقتصادية خارجية وارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب. وأقامت البلدان التي نجحت في الخروج من النزاع تحالفات شاملة مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، وقد تجسد ذلك في النتائج المبكرة لبناء الثقة والتركيز في وقت مبكر على إصلاح نظام العدالة وقطاع الأمن وإيجاد فرص للعمل، بالإضافة إلى متابعة بناء المؤسسات على المدى البعيد.

٤٩ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يستثمر في منع النزاع عبر توفير الأمن والعدالة ودعم التنمية والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى تحسين فعالية ما تتخذه الوكالات من إجراءات داخلية. ويمكن للتعاون الإقليمي أن يكمل الجهود العالمية للحد من الآثار العرضية الآتية من بلدان تمزقها النزاعات. وعلاوة على ذلك، فإنه تصنيف خبرات وموارد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع معاً وتعزيز عمليات التبادل بين بلدان الجنوب سيقطعان شوطاً طويلاً لمنع نشوب النزاع. وأكد المتحدث أيضاً أن عملية إحراز تقدم في البلدان الهشة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية غالباً ما تتحرك ببطء وأنها لم تقدم في بعض الأحيان النتائج السريعة التي يسعى إليها المانحون. وفي هذا الصدد، نظر التقرير في طريقة تقييم أثر السلام والأمن والمؤسسات الوطنية السليمة على أهداف التنمية الطويلة الأجل.

٥٠ - وفي التبادل التفاعلي للآراء الذي تلى ذلك، أكد العديد من المشاركين أن التحديات التي يفرضها كل من الهشاشة والنزاع هي أسباب هامة كامنة وراء تراجع ما يبذله عدد من البلدان النامية من جهود لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء التقرير الأخير لعام ٢٠١١ عن التنمية في العالم، أكد المديرون التنفيذيون لمجلس البنك الدولي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يغير طريقة عمله مع البلدان الهشة والمتضررة من النزاع. وأعرب العديد من المشاركين عن تأييدهم للتوصيات الهامة الواردة في التقرير. ومن المهم الابتعاد عن ضيق التركيز على النمو الاقتصادي والاستثمار في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام عن طريق تعزيز أجهزة الأمن والقضاء والعمل في الدول الهشة. وفي هذا الصدد، شدد العديد من المتحدثين على أهمية دور الأمم المتحدة في تعزيز هذه المجالات.

٥١ - وأشير إلى أنه ينبغي ألا تتبع الترتيبات المبرمة مع الدول الهشة نهجاً واحداً يناسب الجميع ويتطلب ذلك في أحيان كثيرة القيام بمجازفات، بما فيها تلك المتعلقة بارتكاب الأخطاء. ومع ذلك، فإن المجازفات المتصلة بإرجاء الدعم الذي يقدم للدول الهشة أو الامتناع عن تقديم أي دعم لها يفوق إلى حد كبير المجازفات المذكورة آنفاً. والصبر والواقعية هما فضيلتان هامتان في بيئة ما بعد النزاع في أوساط جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الجهات المانحة، ذلك لأن بناء المؤسسات يتطلب بذل جهود دؤوبة على المدى البعيد.

٥٢ - وأكد الكثير من المشاركين أنه لا بد لمنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي أن يعززا الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات البلدان الهشة والمتضررة من النزاع بطريقة منسقة. وينبغي أن يعتمد التعاون على الشراكات المؤسسية التي تعزز المزايا النسبية لكل منظمة. وفي هذا السياق، حث أحد المتحدثين الشركاء الإنمائيين على مساعدة الدول الهشة في وقت أنسب ولفترة أكثر استدامة، ولا سيما في حالات ما بعد النزاع. وحذر أحد المتحدثين من أي تقسيم صارم للعمل بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، لأن زيادة المرونة تجعل العمل أكثر إنتاجية.

٥٣ - و اعتبر أيضاً الارتفاع الحالي في الأسعار الدولية للمواد الغذائية مثالاً هاماً، حيث أصبح العمل المنسق فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف حيوياً. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الأمن الغذائي هو مجال يثير الاهتمام الرئيسي للبنك الدولي. وبناء على ذلك، زاد البنك من استثماراته في الإنتاجية الزراعية والبحث الزراعي وأخذ يعمل مع جهات معنية أخرى ذات صلة للتخفيف من وطأة الأثر الاجتماعي للتقلبات في أسعار المواد الغذائية.

٥٤ - وأكد العديد من المتحدثين أنه ينبغي ألا تهدد التزامات المعونة الحالية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها عنصراً مكملاً لمصادر الدخل والتمويل الأخرى. وأضحت المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية. واعتبرت المساعدة التقنية ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ذات الأهمية الحاسمة لضمان التحقيق الفعال للأهداف الإنمائية المحلية. كما أكد المتحدثون ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين. وقد ارتبطت المساواة بين الجنسين بالتنمية ارتباطاً وثيقاً وكان لا بد من بذل المزيد من الجهود لتمكين النساء والاعتراف بدورهن المركزي في القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - وألقى المتحدثون الضوء على إمكانات التجارة الدولية للمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، أشار العديد من المشاركين إلى أن نصيب أقل البلدان نموا من التجارة العالمية ما زال منخفضاً للغاية. وبناء على ذلك، يتعين أن تراعي الخطط الرامية إلى إعادة هيكلة النظام المالي العالمي الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وما تواجهه من تحديات.

٥٦ - وطرح عدد من المشاركين مسألة فعالية المعونة. وأشاروا إلى أنه ينبغي مواءمة المعونة مع احتياجات البلدان المتلقية وأولوياتها عبر زيادة الملكية الوطنية، بينما يوضع الإطار الأعم لتحديد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية المرتبطة بسلع أو خدمات محددة من شأنها أن تزيد في أغلب الأحيان وإلى حد كبير من تكاليف المشاريع الإنمائية في البلدان المستفيدة. وفي هذا الصدد، طرح أحد المتحدثين فكرة وضع مدونة سلوك لأوساط المانحين من شأنها أن تقلل المعونة المقيدة وتكفل قدراً أكبر من التنسيق بين الجهات المانحة.

٥٧ - وأكد المشاركون أن الأهداف الإنمائية للألفية تدعو إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، ألقى المتحدثون الضوء على إمكانية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما في مجال استثمارات الهياكل الأساسية. ويمكن للشراكات الابتكارية أن تخفض فعلياً المخاطر المالية والسياسية المرتبطة بمشاريع التنمية وأن تولد استثمارات جديدة.

سادسا – دور منظومة الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية

٥٨ – تضمنت المناقشة المواضيعية الرابعة عروضاً قدمها كل من السيد سيرج توماسي، مدير إدارة الشؤون الإنمائية في وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية بفرنسا، ورئيس مشارك للفريق العامل الإنمائي لمجموعة العشرين والسيد فانو غوبالا مينون، الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة الأمم المتحدة، والداعي إلى انعقاد مجموعة الحوكمة العالمية.

٥٩ – وناقش السيد توماسي التحديات المفاهيمية والعملية المرتبطة بالحوكمة الاقتصادية العالمية. وقد تضمن مفهوم الحوكمة على مستوى الدولة مهاماً تشريعية وتنفيذية وإدارية. وعلى الصعيد العالمي، كان توزيع المسؤوليات أقل وضوحاً. ومما لا شك فيه أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أدت الدور التشريعي باعتبارها حقاً الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف العالمية والشاملة، في حين اضطلعت الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بأدوار إدارية. وشكلت المهمة التنفيذية التحدي الأكبر، حيث كان من المستحيل لأي منظمة أن تصيغ وتنفذ قرارات تتعلق بالميزانية وأخرى اقتصادية ومالية تعبر عن احتياجات كل عضو من أعضاء الاقتصاد العالمي. وأكد السيد توماسي أنه ينبغي عدم اعتبار مجموعة العشرين بمثابة منتدى مشروع لأداء هذه المهام التنفيذية. وبالفعل، لم تكن مسألة المشروعية قضية ذات صلة عندما تعلق الأمر بمجموعة العشرين، ذلك لأن المجموعة هيئة إدارية ليست مخولة بتنفيذ القرارات باسم الجميع. بل هي، بالأحرى، منتدى للتعاون الاقتصادي في العمل على إدارة الترابط المتزايد بين أعضائها. وأكد المتحدث أن مجموعة العشرين تمثل تمثيلاً عادلاً عندما يتعلق الأمر بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي التي تعمل على إصلاح أوجه الاختلال في الأسواق العالمية وتكفل في الوقت المناسب استجابات للأزمات الاقتصادية والمالية العامة.

٦٠ – وكانت هناك حاجة إلى تحسين مشاركة مجموعة العشرين في الأمم المتحدة. وقد التزمت فرنسا بإجراء حوارات منتظمة بين مجموعة العشرين وغير الأعضاء أثناء التحضير لاجتماعات المجموعة. وبالفعل، تم إلى حد ما تطبيق مقترحات مجموعة الحوكمة العالمية التي تهدف إلى تحسين التواصل بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وعلى سبيل المثال، أجرت مجموعة العشرين مشاورات مع دول ليست أعضاء في مجموعة العشرين قبل انعقاد مؤتمرات قمة هذه المجموعة وزودت بقية أعضاء الأمم المتحدة بآخر المعلومات عن الأعمال التحضيرية ونتائج تلك الاجتماعات. وبالمثل، يمكن أيضاً للدول غير الأعضاء أن تسهم عن طريق منظمات إقليمية في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين. وقد أقر المتحدث بأن مشاركة الأمم المتحدة في المجموعة يخلق التحديات ولا يضفي عليها الطابع الرسمي. بيد أن الأمين العام وممثله كانا مشاركين منتظمين في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين واجتماعاتها التحضيرية.

وعلاوة على ذلك، بُذلت الجهود لتنفيذ مقترح مجموعة الحوكمة العالمية المقدم إلى مجموعة العشرين لعقد منتديات إقليمية بشأن مسائل متخصصة بالاشتراك مع دول ليست أعضاء في مجموعة العشرين. وأخيراً، أعرب السيد توماسي عن شكوكه حيال إنشاء آليات جديدة لتنسيق الحوكمة الاقتصادية العالمية ودعا عوضاً عن ذلك إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦١ - وركز السيد مينون على طريقة تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. واضطلعت منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بدور حيوي في مساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فيما تبذله من جهود إنمائية، مع أن مجموعة العشرين هي التي وضعت ونفذت استجابة عالمية منسقة وفعالة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. إلا أنه ينبغي تحسين عمل مجموعة العشرين عوضاً عن تقويض دور منظومة الأمم المتحدة. وعززت مجموعة الحوكمة العالمية، التي تراعي هذه الأفكار الهامة، الحوار البناء بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وعلى سبيل المثال، دعت مجموعة الحوكمة العالمية مجموعة العشرين إلى تقديم إحاطات إعلامية دورية بشأن العمل الذي تضطلع به وإلى مواصلة دعوة تجمعات إقليمية منشأة للمشاركة في مؤتمرات القمة التي ستعقدها من أجل زيادة المشاركة في أوساط مختلف أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، كان من المهم إشراك الأمين العام وممثله في المناسبات التحضيرية ومؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية، بالإضافة إلى عمليات المتابعة.

٦٢ - وأكد السيد مينون أنه يمكن للأمم المتحدة ومجموعة العشرين اتخاذ خطوات فورية لتحسين فعاليتهما. وفيما يتعلق بمجموعة العشرين، أكد المتحدث أنها لم توظف إمكاناتها في تعزيز التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية. وبما أن تجارة بلدان مجموعة العشرين تمثل ٨٠ في المائة من التجارة الدولية، ينبغي للمجموعة أن تتخذ دوراً قيادياً في دفع جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والحيلولة دون اتخاذ مزيد من التدابير الحمائية. وبالمثل، يتعين لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسن فعاليتها على صعيد الأمانة العامة والمستوى الحكومي الدولي معاً. وينبغي للأمانة العامة أن تمنع نزاعات دوائر النفوذ على حساب فعالية النظام بأكمله. وبالمثل، يتعين على الدول الأعضاء أن تحد من العدد الكبير للتقارير المطلوبة والقرارات الصادرة دون متابعة سليمة أو تنفيذ صحيح. وعلاوة على ذلك، فإنه من المهم دعم العمل الجيد الذي يقوم به العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة التي لديها الموارد والقدرات اللازمة للاضطلاع بولاياتها على نحو فعال. وأكد المتحدث أنه ينبغي تعزيز التركيبة الإقليمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعكس الحقائق الجغرافية السياسية.

ويرتبط عمل المجلس بالإطار المؤسساتي الأوسع للتنمية المستدامة وينبغي أن يشمل ركائزه الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٦٣ - وأثناء المناقشة التي تلت، ألقى المشاركون الضوء على الأزمات العالمية المتعددة، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، بالإضافة إلى أزمة الغذاء والطاقة التي أظهرت عيوب هيكلية داخل النظام الحالي للحوكمة العالمية. وفي حين يعتمد النظام المتعدد الأطراف على سيادة الدول، أنشأت العولمة عالماً مترابطاً تجاوز مفهوم الدول القومية. وأصبح من الضروري أن يتكيف نظام الحوكمة الحالي لهذه الوقائع الجديدة عبر زيادة التعاون الفعال الموجه نحو النمو الاقتصادي المستدام على المدى البعيد وأن يحقق استجابة سريعة وفعالة للأزمات العالمية. وفي هذا الصدد، أبرز المتحدثون تشتت النظام الاقتصادي العالمي الحالي وعدم اتساقه ودعوا إلى زيادة التنسيق والتفاعل بين مختلف المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٦٤ - وأشير إلى أن منظومة الأمم المتحدة، نظراً لشموليتها وشرعيتها، تتبوأ مكانة فريدة تؤهلها بتعزيز الخطة الإنمائية الدولية ومناقشة مسائل الحوكمة الاقتصادية العالمية. ولكن، في حين تكفل شموليتها حقاً النتائج المشروعة، يمكن أن تسفر مداولات دولها الأعضاء البالغ عددها ١٩٢ دولة عن استجابات بطيئة لحالات الأزمات. وفي هذا الصدد، شدد متحدثون على أهمية زيادة فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على اتخاذ قرارات أسرع من ذي قبل.

٦٥ - وأقر بمساهمة مجموعة العشرين في الاستجابة العالمية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. وفي نفس الوقت، أثيرت تساؤلات حول قدرة المجموعة على إيجاد حل للمشاكل الهيكلية الطويلة الأجل، مثل الاختلالات الاقتصادية العالمية الكبيرة القائمة. وقيل أيضاً إنه بإمكان مجموعة العشرين أن تفعل المزيد فيما يتعلق بتسوية القضايا المتعلقة بالتجارة.

٦٦ - وعلاوة على ذلك، جرت مناقشة تناولت أداء مجموعة العشرين. وأشير إلى أن مجموعة العشرين ستبقى على الأرجح حقيقة واقعة، بالنظر إلى الصعوبات في حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الموافقة على تنفيذ سريع للقرارات الاقتصادية والمالية المتخذة لمواجهة الأزمات. ومع ذلك، أعرب عن شواغل حقيقية إزاء عدم تمثيل معظم البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نمواً. كما أشار بعض المشاركين إلى ضرورة إيجاد ترابط مؤسساتي شفاف بين كيانات غير رسمية مثل مجموعة العشرين وهذه المنظمات الدولية التي تنفذ قراراتها، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز.

٦٧ - وأكد عدد من المتحدثين أنه ينبغي للأمم المتحدة ومجموعة العشرين أن يكملا بعضهما البعض عوضاً عن التنافس بينهما. وكانت هناك أيضاً دعوات لزيادة المشاركة

والحوار بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، على مستوى الأمانة العامة والمستوى الحكومي الدولي معاً. ودعا بعض المتحدثين إلى زيادة الطابع الرسمي للأمم المتحدة والمشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين. وقيل أيضاً أنه ينبغي لمجموعة العشرين أن تكثف جهودها الرامية إلى التفاعل مع أعضاء الأمم المتحدة على أوسع نطاق، ويقترن ذلك باقتراح متحدث واحد يفيد بإمكانية تحويل مجموعة العشرين إلى مجلس اقتصادي عالمي داخل الأمم المتحدة.

٦٨ - وأكد العديد من المشاركين أن الإصلاح الشامل يتمثل في تقاسم المسؤولية بين أعضاء الأمم المتحدة من أجل التكيف للتحديات العالمية التي تواجه القرن الحادي والعشرين. ودعا عدد من المتحدثين إلى زيادة الحوار والجهود الموجهة نحو تعزيز الآليات القائمة وتحسين تماسك واتساق وفعالية مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من العمل بصفته أحد المنتديات الحاسمة والمعنية ببناء توافق الآراء. ومع ذلك، فقد اقترح آخرون آليات جديدة. ودعا على سبيل المثال بعض المتحدثين إلى تقديم ''مجلس التنسيق الاقتصادي العالمي''. فمن شأن هيئة كهذه أن تكفل الاتساق في تحقيق الأهداف السياساتية للمنظمات الدولية الرئيسية وأن تعمل على تنسيق الحلول المجدية والفعالة لقضايا الحوكمة الاقتصادية العالمية. وأفيد كذلك بإمكانية أن يساعد المجلس الجديد فريق من الخبراء يمكن له أن يقدم خبرات تقنية مستقلة وتحليلاً لعملياته المتعلقة باتخاذ القرارات.

٦٩ - وتمت الإشارة إلى تعزيز التمويل المخصص لعملية متابعة التنمية باعتبارها أحد الجوانب الهامة لتعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وقد حدد التمويل المخصص للعملية الإنمائية، بطابعه المتمثل في تعددية أصحاب المصلحة، كمنبر فريد لإجراء مناقشات عن الحوكمة الاقتصادية العالمية. واقترح بعض المتحدثين تعزيز فعالية المتابعة الحكومية الدولية للمؤتمرات الدولية لتمويل التنمية بإنشاء لجنة معنية بتمويل التنمية.

٧٠ - وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة إحراز المزيد من التقدم في إتاحة فرصة أكبر للبلدان النامية حتى تعبر عن آرائها وتزيد من تمثيلها في عمليات صنع القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية الدولية. وفي هذا الصدد، رحب المتحدثون بما اتخذ في الآونة الأخيرة من خطوات لزيادة تمثيل الاقتصادات الناشئة في مؤسسات بريتون وودز ودعوا إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز فعالية مشاركة البلدان النامية.

٧١ - وشدد بعض المتحدثين على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه التعاون الإقليمي في تعزيز بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية. وأشير إلى أنه يمكن للتعاون الإقليمي الفعال أن يكفل تطبيق القواعد الدولية ويتيح المجال لزيادة المشاركة الفعالة للدول الأصغر حجماً والأقل

تمكيناً في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وأشار أحد المتحدثين إلى أنه ينبغي النظر في الحوكمة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

٧٢ - وأعيد التأكيد على أن بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية تشمل العديد من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أيضاً أن تولي الجهود الرامية إلى إصلاح بنية الحوكمة الاعتبار الواجب لهذه الكيانات. وفي هذا الصدد، أشير إلى ضرورة مكافحة الفساد على جميع المستويات وزيادة شفافية المعاملات التجارية بين القطاعين العام والخاص.